

المجالس العمالية



جريدة اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق
Federation of Worker Councils and Unions in Iraq
www.fwcui.org
majalisum@yahoo.com
fwcuiiraq@yahoo.com

No: 20 - MAY 2009

رئيس التحرير: فلاح علوان

العدد: ٢٠ - ايار ٢٠٠٩

نطالب بصرف مخصصات الخطورة للعاملين في القطاع الصناعي وعموم القطاعات فوراً نطالب بفتح مستشفيات للعمال في عموم البلاد وجامعة عمالية ودور حضانية لأطفال العمال منظمة العمل الدولية تناقش شكوى الاتحاد ضد انتهاك الحريات النقابية في اجتماعها السنوي

أعلنت المنظمة الدولية للعمل (ILO) في أجندها للاجتماع السنوي الذي يبدأ في ٢٠/٣ عن مناقشتها لشكوى اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق ضد قرار رقم ١٦ الذي أصدره مجلس الحكم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. القرار المذكور ينص على الاعتراف باتحاد واحد كتحد رسمي، في تعارض صارخ مع ايسط حقوق العمال في التنظيم، حيث تنص الاتفاقيات الدولية على عدم جواز تدخل السلطات في حرية التنظيم. وفي رسالة واضحة وجهها رئيس الاتحاد إلى لجنة الحريات النقابية، طالب فيها السلطات بإلغاء القرار رقم ١٦ واحترام الحريات النقابية وبخلافه يطالب الاتحاد بتعليق عضوية العراق في منظمة العمل الدولية.

إعلان الإضراب وتنظيم تجمع عام في الصناعات الجلدية

بعد إصدار العقوبة بحق الناشطة سوسن محمود، وتهديد العمال بالإضراب في حالة تنفيذ العقوبة، أقدمت الإدارة على إصدار عقوبة بحق سبعة عمال من قادة موجة الإضرابات الأخيرة التي نظمها العاملون في الشركة الشهر الماضي. فور إعلان العقوبة أعلن العاملون الإضراب صباح الأربعاء ٢٠٠٩/٥/١٣ ونظمو تجمعات واسعة تخللتها خطب للقادة العاملين، فقد القى القائد العمالي سعد عيسى خطاباً بالعمال قائلًا "إن النظم الفاشلي السابق لم يتمكن من السيطرة على المجتمع إلا بعد ضرب الحركة العمالية وقتل وإعدام القادة النقابيين، وإن السلطات الحالية تسعى إلى

عمال الشركة العامة للصناعات القطنية يتظاهرون مطالبين بصرف مخصصات الخطورة



أعلن عمال الشركة العامة للصناعات القطنية في بغداد إضراباً عن العمل مفتوح الغاية لحين سعاة تسديد الشركة لمخصصات الخطورة التي أقرت الحكومة العراقية على صرفها اعتباراً من شهر أيلول ٢٠٠٨. ولقد بدأ الإضراب منذ يوم الأحد المصادف ٢٠٠٩/٤/١٢ داخل مصانع ومعامل الشركة، ولقد وقف العمال المحسجون العمل داخل المصانع ملغين عن بدأ الإضراب، بعد ذلك تجمع العمال أمام مكتب المدير العام للشركة مطالبين منه صرف مبالغ الخطورة المتأخرة منذ السنة الماضية، ولقد حاول المدير العام



اعتصام للعاملين باجر يومي في مديرية توزيع كهرباء ذي قار



الملائم ٢٠٠٩/٤/٢٨ شبكة أخبار الناصرية / مرضى حميد: نظم العشرات من الأجراء اليوميين في دائرة توزيع كهرباء ذي قار اعتصاماً يطالبون فيه الوزارة بإحالتهم على الملاك الدائم بل الأجر اليومي. على محمد وهو واحد الأجراء في دائرة

عمال الصناعات القطنية يستأنفون إضرابهم عن العمل

بعد جولة من المفاوضات مع الإدارة العامة، وأكثر من أسبوعين من الإضراب، لم يتوصل العاملون في الشركة إلى اتفاق مع الإدارة التي لم تف بسو دعائها في صرف مخصصات الخطورة، وأعلنوا اليوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٤/٢٠ إضراباً عن العمل. لقد تم صرف مخصصات الخطورة لشهرين فقط، لتتوقف بعدها باعتبار أن الوزارة لم تصدر تعليمات واضحة فيما يخص عموم شركات وزارة الصناعة. يذكر إن شركة الزوراء العامة والشركة العامة للصناعات الجلدية هي ضمن الشركات التي باشرت بصرف مخصصات

يتردد بين فترة وأخرى الحديث في الأساط العمالية والسياسية عن ممتلكات العمال وأصدتهم، ويطلب بعض الاتحادات باعتبارها ملكاً له. إن اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق أعلن في أكثر من مناسبة، إن هذه الأرصدة هي ملك العمال وليست ملك جهة معينة أو سلطة. إن الأموال المجمدة وعوائد المشاريع وريع إيجار العقارات والأسهم في العديد من الصناعات والمرافق هي أموال العمال، وهي تنمو وتزداد حتى في حالة بقائها داخل المصارف. يرى اقتصادنا إن العديد من المطالب الفورية اليومية للعمال مثل إقامة مستشفيات وفتح جامعة وإنشاء دور حضانية لأطفال العمال، هي احتياجات ضرورية تستدعي الإجابة عليها فوراً. تطالب من السلطات النظر بجديّة في طلبات العمال هذه، وفتح الحوار مع القادة النقابيين والناشطين العماليين بهذا الخصوص، وعدم الأفراد بالحوار مع اتحاد واحد واعتباره الرسمي الوحيد. يوجه اتحادنا خطابه إلى البرلمان والى رئاسة الوزراء، عبر القنوات الرسمية ومن خلال البرلمانيين المتعاونين. ندعو العمال إلى التأييد الواسع لمساعي الاتحاد الرامية لتوسيع حقوق العمال ومؤسساتهم المعرفية والإنسانية.

الافتتاحية

عن الفساد

جرت خلال الأسابيع القليلة الماضية، عمليات استجواب لوزير التجارة عبد الفلاح السوداني حول قضايا فساد. واجه مسؤول الزاها في البرلمان وزير التجارة بقسماته طويلة من التهم المدعمة بالأرقام والنوايح. لا نرى هذا البست في براعة أو إدانة المتهم، والذي أثبتت الوقائع عدم براعته. إن المهم بحسبنا هو بعد ست سنوات من أشكال الفساد التي لم يشهدها مجتمع من المجتمعات المعاصرة، بعد سنوات جرى خلالها توريد النفط بالاقفالات وبالنايبس بدون عداد. عقود عشرات ومئات المشاريع التي توقفت ونسيت في حين أن مبالغ طائلة هي تكاليف إنجاز المشروع قد اختفت على أساس أنه تم إنفاقها.

إن السلطات التي هي امتداد لمجلس الحكم الذي بدأ الاختلالات والفساد مبكراً جداً، لا يمكن إلا أن تحصل مزايده وخصائصه. إن سلطة الأحزاب التي تسعى إلى تأمين حصتها من السلطة وتعتبر وجودها في السلطة فرصة للهيمنة والسيطرة، تعتبر وجودها في نفس الوقت فرصة للإثراء عن طريق النهب والاختلاس والفساد، وبالتالي تأمين مصاريف زبائنها وحماتها ومرجعي دعاياتها، فضلاً عن مليشياتها وخصائباتها التي تستنزف أموالاً طائلة.

الفساد إذن ليس سوء تقدير أو خلل في هذا المسؤول أو ذلك، إنها بسببها لها زعامتها وطاقمها ومنفذها ومرجوعها وخبرائها وما فيها، ولويسها، إنها خلاصة لأسلوب السيطرة المالية التي تديم البقاء في السلطة وتعاض منها بصورة متبادلة، إنه أسلوب تأمين مالية الميليشيات والخصائبات التي تشكل قوة هذه الأحزاب السياسية، حيث لا تمكّن صلتها بالجماهير أساس وجودها واستمرارها. إن هناك العديد من ملفات الفساد في العديد من الوزارات، ببسلاً لا تكاد تخلو وزارة أو مؤسسة من الفساد، إنها لم تثر بعد، كما إنها لم تثر منذ أعوام رغم إن العديد من المنظمات الدولية مثل منظمة الشفافية، قد أعلنت منذ سنوات عن المستوى الكارثي للفساد، ولم تقم السلطات بفتح ملفات الفساد. إن ملفات الفساد قد فُتحت وربما استحوذت إلى أحد أشد أشكال الصراع السياسي وحرب الفضاخ بين الأحزاب استعداداً للانتخابات القادمة.

إن فضع المسؤولين المتورطين بالفساد هو أمر إيجابي ولا شك، ولكن ما هو ضمان أن لا يكون فتح ملف أو اثنين هو مواجهة سياسية؟ أو إن جذور الفساد الضاربة بعمق في أرضية أجهزة السلطة لن تتربسّخ باستمرار وببلا القسط؟ أو تتفرغ عنها بصورة دائمة أخظوظ طية فروع وشبكات متسعة أكثر فأكثر؟ إن سلطة الأحزاب المعزولة عن المجتمع والبعيدة عن أهداف الجماهير وتطلعاتها، لا يمكن إلا أن تجذب أمثال وزير التجارة الحالي الذي لم يستطع رد التهم عن نفسه. إن القضاء على الفساد ليس رهنًا بإقصاء هذا الوزير أو ذلك، إنها رهن بتدخل مقبلي الجماهير في الرقابة على المؤسسات، رهن بوجود آداة بيد الجماهير للتدخل والرقابة والخلّص من الأسس والبرورقراطية والأضمان والمحرمات التي تضعها السلطات حول نفسها للتردد بالقرار والممارسة. رئيس التحرير

مدير التحرير: ياسل مهدي
basilmahdi@yahoo.com

- هيمية التحرير
أحمد عبد الستار
معمر مجيد
أحمد سالم
رعد محمود
حيدر عبدالآله
حقي كريم